البناء
السنة الثامنة / الثلاثاء / 26 تموز 2016 / العدد 2136
Eighth year / Tuesday / 26 July 2016 / Issue No. 2136

قمة عربية تختلف عن غيرها

■ حميدي العبدالله

لا شك أنّ هذه القمة العربية التي تعقد في موريتانيا تختلف عن غيرها من القمم العربية التي عُقدت منذ بداية هذا التقليد بمبادرة من الزعيم الراحل الرئيس جمال عبد الناصر عام 1964.

كانت جميع القمم العربية التي عقدت، باستثناء القمم التي رعاها الرئيس جمال عبد الناصر، مجرد حملة علاقات عامة للرؤساء والملوك والأمراء العرب، ما بعد القمة الوضع العربي يبقى كما كان عليه قبل القمة. أي أنّ قراراتها شكلية، وحتى إنْ كانت هناك قرارات جيدة فإنها لا تجد سبيلها إلى التطبيق.

وبسبب كلّ ذلك لم يعد المواطن العربي في كافة الأقطار العربية يقيم وزناً للقمم العربية، أو يأخذ قراراتها على محمل الجدّ. واعتادت وسائل الإعلام العربية إجراء استفتاءات للمواطنين عند انعقاد كلّ قمة عربية، وكانت الغالبية تجيب أن لا أمل ولا رهان على القمة، وكانت استنتاجات المواطنين العرب تستند إلى تجربتهم الطويلة مع القمم العربية، ولا سيما بعد عام 1970 أيّ بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر.

ويمكن تقسيم تاريخ وتقييم القمم العربية إلى مرحلتين: المرحلة الأولى الممتدّة منذ عام 1964 أول قمة عربية بدعوة من الرئيس جمال عبد الناصر والتي اتخذت قراراً بتشكيل منظمة التحرير وجيش التحرير الفلسطيني، وكانت آخر هذه القمم قمة القاهرة المكرّسة لوقف الصراع بين الفدائيين الفلسطينيين وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية في أيلول عام 1970، إضافة إلى قمة الخرطوم التي عقدت بعد عدوان 5 حزيران 1967 والتي اتخذت اللاءات المعروفة إزاء الكيان الصهيوني.

لا شكّ هذه المرحلة طغت عليها الإيجابيات أكثر من السلبيات.

المرحلة الثانية الممتدّة منذ مطلع عقد التسعينات وحتى الآن. جميع القمم التي عُقدت في هذه الفترة كانت وظيفتها تمرير السياسات الأميركية في المنطقة، وحتى تمرير سياسات الكيان الصهيوني الغاصب. وكانت جميع القمم في هذه المرحلة موضع رهان من قبل الولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

القمة العربية الجديدة التي تعقد في موريتانيا تختلف عن سابقاتها من القمم العربية، فهي بكلّ تأكيد لا تحمل أيّ إيجابيات مشابهة للقمم التي رعاها الرئيس جمال عبد الناصر، وفي الوقت ذاته لم تعد هذه المؤسسة موضع اهتمام حتى من قبل الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، ولم تعد الآمال معقودة عليها، لأنّ واشنطن وتل أبيب باتتا على قناعة بأنّ مؤسسة القمة العربية أفلست حتى بالشكل ولم يعد بمقدورها أن تحقق أيّ شيء، بل إنّ رهانهما على الإرهاب والمذهبية أكبر من رهانهما على القمة العربية، ولهذا فإنّ هذه القمة تختلف عن سابقاتها، بما في ذلك القمم التي عقدت طيلة العقدين الماضيين، حيث أنها لم تعد لها أيّ وظيفة بما في ذلك وظيفة خدمة السياسات الأميركية.

قمة الجبير وأبو الغيط

- كانت القمم العربية رغم عدم امتلاكها أيّ فرص للخروج بقرارات تلبّي تطلعات المواطن العربي موضع عناية الشارع العربي فيتابع الناس خطابات الافتتاح والمناقشات ويتوقفون أمام الكواليس.
- كان في القمم نكهة اسمها سورية تحفز لوناً رمادياً يتأثر بحضورها فتصير القمة حاضرة ويحسب لها العالم الحساب.
- كان الغرب يستنفر قبل القمة ويعلن الاستنفار في صفوف أتباعه من الحكام العرب لمنع أيّ توجه أو قرار يخدم خط المقاومة نحو فلسطين ويرمون بثقلهم لتمرير ما يمكن تمريره لحساب المشاريع الغربية.
- كانت القمم ساحات حرب تستعدّ لها سورية لمنع تحويل إطار الجامعة العربية وقممها إلى منصات لتشريع التطبيع مع «إسرائيل» أو تغطية احتلالها وعدوانها.
- قمة بيروت التي خرجت منها المبادرة العربية للسلام التي اقترحها الملك السعودي الراحل عبدالله يوم كان ولياً للعهد شهدت صراعاً كاد يودي بها حول حق العودة للفلسطينيين اشترط ضمّه للمبادرة الرئيس المقاوم إميل لحود.
- عندما فشلت محاولات ترويض سورية وتطويعها تمّ التآمر عليها بالحرب وإخراجها من الجامعة.
- قمم اليوم لعادل الجبير وأحمد أبو الغيط بما يمثلان وليست للعرب...

التعليق السياسي

تركيا على صفيح ساخن! ماذا بعد (الانقلاب الحقيقي) الذي يقوده «أردوغان» الآن؟!

■ د. رفعت سيد أحمد

● الآن... وبعد أن هدأت – نسبياً – ردود الفعل على الانقلاب العسكري الفاشل الذي جرى في تركيا ليلة (16/7/2016)، ودخلت الدولة التركية تحت حكم أردوغان في مرحلة جديدة من الحكم الاستبدادي الملتحف بعباءة ديمقراطية خادعة، وروح انتقامية شديدة القسوة على كافة ألوان الطيف من المعارضين السياسيين والعسكريين، الآن... يحتاج المشهد إلى إعادة قراءة وتأمّل ليس فحسب لما جرى في انقلاب الثماني ساعات وأسراره التي بدأت تتكشف تباعاً، بل والأهمّ حول مستقبل تركيا بعد المحاولة الانقلابية وما تلاها من انقلاب آخر أكبر وأهمّ يقوده الآن أردوغان ضدّ أسس الدولة التركية وضدّ أبسط قيم الديمقراطية.. ماذا عن هذا المستقبل بتعقيداته واستحقاقاته الداخلية والخارجية؟

***

أولاً: وبداية ينبغي عدم السير في السيناريو الذي تبنّته بعض الأقلام والفضائيات، بنفي أنّ هناك انقلاباً قد وقع ليلة (16/7/2016)، لأننا بالفعل كنا أمام محاولة انقلابية للاستيلاء على السلطة وهي محاولة لا ينبغي لأحد أن ينكرها، وكونها فشلت فليس هذا مبرّراً لإنكارها. ولكن الأوفق بالذات – مصرياً وعربياً – مناقشة دلالة الانقلاب مع حاكم مثل أردوغان وحزبه، كان يتصوّر أن لا أحد في دولته قادر أو راغب في رفض حكمه وتغييره، وكون أنّ هناك ضباطاً وجنوداً (حوالى 60 % من الجيش التركي) امتلكوا شجاعة إعلان الغضب وإنْ بطريقة خاطئة فإنّ هذا مؤشر على أنّ ثمة غضب شعبي وعسكري واسع ضدّ أردوغان وجد متنفساً له في هذه الحركة الانقلابية؛ هنا أهمية القراءة الموضوعية، وليس الإنكار أو الادّعاء بأنّ أردوغان خلق تمثيلية لكي يهيمن على البلاد ويفرض النظام الرئاسي.

إنّ الواقع يقول أنّ ثمة انقلاباً قد وقع ولكنه لم يخطط له جيداً، ولعبت أجهزة مخابرات دولية دوراً في إفشاله، تلك حقيقة علينا الاقتناع بحدوثها، أما توظيفه لصالح أردوغان فهذا أمر آخر يحتاج إلى حوار منفصل.

***

ثانياً: استثمر أردوغان صاحب الطموحات الاستبدادية وقوع الانقلاب الفاشل، في تصفية معاركه مع خصومه السياسيين الكبار سواء داخل الجيش أو خارجه بالذات مع جماعة وشخص معلمه وأستاذه (فتح الله غولن)، إنّ حجم الاعتقالات ونوعيتها المثيرة للدهشة، تؤكد أنّ أردوغان يتجه إلى حكم استبدادي بقشرة ديمقراطية، إذ ما علاقة القضاة والمدرّسين وأساتذة الجامعات، والموظفين العاديين، بحركة انقلابية فاشلة داخل الجيش؟! نفهم أن يتمّ عقاب قطاعات من الجيش أو حتى الشرطة ولكن ما علاقة الآخرين بهكذا حركة انقلابية؟ اللهم إلا إذا كان المقصود الأساسي لأردوغان هو الاستثمار الواسع والسريع لما جرى لكي يبدأ حكماً رئاسياً استبدادياً جديداً وخطيراً في تركيا (وعلينا أن نلاحظ أنّ الحكم في تركيا منذ مائة عام هو حكم برلماني!)، وهذا في تقديرنا هو الانقلاب الحقيقي أما ما سبقه من انقلاب ليلة (16/7) فهو (ميني انقلاب) أو مشروع انقلاب لم يكتمل، لكن تمّ توظيفه وبقوة في مزاد العمل السياسي لأردوغان وحزبه.

***

ثالثاً: إنّ أرقام المقتولين والمبعدين بعد خمسة أيام فقط من المحاولة الإنقلابية الفاشلة والتي تضمّنت وفقاً لوكالة «رويترز» (إقالة ثمانية آلاف شرطي بينهم 103 من ذوي الرتب الرفيعة، وأحيل منهم 41 على المحكمة، كما اعتقلت المباحث 30 حاكماً إقليمياً وأكثر من 50 من كبار الموظفين، فيما أعلن رئيس الحكومة بن علي يلدريم اعتقال أكثر من 7500 شخص بينهم 6038 عسكرياً و755 قاضياً و100 شرطي، بعد 72 ساعة من فشل الانقلاب الذي أودى بحياة 308 أشخاص منهم 100 من المحسوبين على الانقلابيين، وأُحْصَت وكالة الصحافة الفرنسية. اعتقال 8314 من القضاة والمدّعين العامين والعسكريين وأفراد الشرطة والموظفين الحكوميين، وإقالة 9 آلاف شرطي ودركي وموظف حكومي، في هذه الأجواء الملتهبة استغلّ اردوغان ورئيس حكومته الفرصة للتلويح بإعادة العمل بعقوبة الإعدام التي أُلغِيَتْ سنة 1984 (خلال الحكم العسكري).

ما دلالة هذه الأرقام المرشحة للزيادة خلال الأيام القادمة.. إنّ الدلالة الأهمّ هي أنّ هذه الاعتقالات والشراسة في تصفية الخصوم.. هي الانقلاب الحقيقي في تركيا الآن وليس انقلاب ليلة (16/7/2016).

***

رابعاً: لكن السؤال الأهمّ في تقديرنا بعد هذه المذبحة السياسية وبعد هذا الانقلاب الحقيقي لأردوغان ضدّ القيم الديمقراطية وضدّ مؤسسات الدولة في تركيا هو: هل ستؤدّي هذه الخطوات إلى استقرار حقيقي ودائم لحكم أردوغان وحزبه الإخواني المعدّل؟ الإجابة بالقطع لا! إذ أنّ روح الانتقام والتشفي لا تبني أنظمة مستقرة، بل ستزيد النار التي تحت الرماد، اشتعالاً؛ وإذا ما أضفنا إليها ذلك الإذلال الممنهج الذي تمّ مع عناصر الجيش التركي، الذي كان يعدّ أحد أهمّ أعمدة الدولة التاريخية، فإنّ قدرته على قمع الأكراد ومواجهة التحديات الإقليمية المتفجرة من حوله (سواء في سورية أو العراق) ستكون أضعف، وسوف يصبح تفكيره الاستراتيجي في المرحلة المقبلة «الداخل التركي»، ومحاولة الانتقام والتخطيط للثأر مجدداً من أردوغان وحزبه وميليشياته المسلحة التي ظهرت باعتبارها تنظيماً سرياً موازياً لقوات الجيش والشرطة وهو انتقام وثأر في تقديرنا سيكون في المرة القادمة أكثر دموية وعنفاً..

× ماذا يعني هذا؟ إنه يعني ببساطة أنّ تركيا ستدخل مرحلة الحرب الأهلية، والانشغال بالداخل وملفاته الساخنة عن الإقليم والعالم، ولن تكون هي ذاتها تركيا قبل (16/7/2016)، وهذا في أغلب الاحتمالات سينعكس إيجابياً على (الأكراد) وعلى استقرار الدولتين المجاورتين لها (العراق وسورية تحديداً) لما عانتاه من تدخلات تركية وغربية (وداعشية مرتبطة بهم) دامية خلال الفترة التالية للعام 2011.

● إنّ تركيا ستتفكك، ليس بالضرورة بين يوم وليلة ولكن في المدى المتوسط، وستدخل في صراع داخلي دام، بعد أن يلتقط خصوم أردوغان الأنفاس خاصة في الجيش المهان والجريح! وبالتأكيد سوف تكون أميركا و«إسرائيل» حاضرتين في المشهد، خاصة أنّ ثمة علاقات عسكرية ومخابراتية عميقة ومتشعّبة بين (الدولة التركية) وبين واشنطن وتل أبيب، والآن موسكو! والغريب أن لا أحد من المدافعين عن «ديمقراطية أردوغان الإسلامية المثالية» (!) تحدث عن القواعد الـ23 الأميركية الموجودة في البلاد، ولا عن التحالف والتطبيع الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني! فأية ديمقراطية تلك تستقيم مع التبعية للخارج، خاصة لواشنطن وتل أبيب!

***

ة إنّ تركيا وبعبارة واحدة، على صفيح ساخن، صفيح أجّج ناره في الواقع انقلاب أردوغان على الدولة والتجربة الديمقراطية التركية، وليس انقلاب الثماني ساعات، إنّ المستقبل التركي مفتوح على كل احتمالات الفوضى، ولن تشفع الاحتفالات (المصنوعة) في (ميدان تقسيم) أو عبر قناة «الجزيرة»، في مداراة حقيقة الفوضى وروح الانتقام التي تسود البلاد الآن، والتي تشير إلى مستقبل غامض ينتظر دولة كانت مستقرة وهادئة على مياه البسفور، فجاءت الانقلابات لتعكر صفوها!

Email:yafafr@hotmail.com

في الذكرى العاشرة لحرب تموز 2006

1

■ رامز مصطفى

«لم يكن ثمة انتصار، لكننا لم نخسر بأيّ حال من الأحوال. حتى لو لم ننتصر، إلا أننا لم نخسر»، هي خلاصة المداخلة التي تقدم بها عمير بيريتس وزير دفاع الكيان الصهيوني، حول نتائج الحرب العدوانية التي شنتها حكومة إيهود أولمرت على لبنان العام 2006. هذه الخلاصة على ما جاء فيها من تناقض ومحاولة بائسة من قبل قادة الكيان الصهيوني للتعمية على الحقيقة المرة التي لم يجرؤ أيّ من هذه القيادات بمستوياتها السياسية والعسكرية والأمنية على التفوّه بها، لاعتبارات شتى ليس أقلها التأكيد على مقولة كان أطلقها أحد عُتاة الحركة الصهيونية، ومؤسس الكيان الصهيوني ديفيد بن غوريون الذي قال: «إنّ إسرائيل تسقط بعد أول هزيمة تتلقاها». وقد جاء تقرير فينوغراد بقراراته وتوصياته واستنتاجاته بمثابة الدحض الفاضح لما قاله عمير بيريتس وكلّ أركان حربه آنذاك. وفي المقابل هو إشهار ساطع سطوع الشمس لمن لا يريد أن يعترف، القريب قبل البعيد، أنّ المقاومة في لبنان انتصرت ونقطة على أول السطر في صفحة من صفحات الصراع والحساب المفتوح مع الكيان حتى زواله عن أرض فلسطين.

الكيان الصهيوني وجرياً على عادته، وقطعاً للطريق على أية منجزات أو انتصارات تحققها المقاومة سواء في فلسطين أو لبنان، يعمد قادته إلى إعادة صياغة الخطط العسكرية في ضوء ما يتمّ استخلاصه من ملاحظات وثغرات، وبالتالي على ضوء الجهد الاستخباري وما توصل إليه من معلومات حول قدرات وإمكانيات الخصم – «أثبتت جميع الحروب التي شنها العدو الصهيوني بعد العام 2000 على لبنان وقطاع غزة، أنه عاجز تماماً عن تحقيق أيّ من أهدافه السياسية والعسكرية والأمنية. اللهم ما عدا تحقيقه الدمار وارتكاب المجازر، والشواهد كثيرة». هذه الخطط التي وضعها كبار القادة العسكريين، تعرض على اللجنة الوزارية المصغرة «الكابينت»، حسب الأولويات، من أجل اتخاذ القرارات اللازمة.

ويتضح من سياق ومجريات عدوان تموز 2006، أنّ خلفياته تجاوزت ما قد يُطلق عليه الضربات الثأرية إذا جاز التعبير. بمعنى أنّ العدوان لم يكن فقط ثأراً للهزيمة المدوية التي لحقت بجيش الاحتلال الصهيوني في جنوب لبنان، ودفعته إلى الانسحاب مرغماً في العام 2000. بل إنّ سلة هذه الخلفيات تتصل بما هو أبعد من حدود استعادة قوة الردع العسكرية الصهيونية وهيبتها، بعد أن بدأت في التآكل منذ العام 2000. إلى خلفيات تتصل بالواقعين الدولي والإقليمي، وما تسعى إليه الإدارة الأميركية وحلفائها من غربيين ودول عربية من فرض مشروع يهدف إلى إعادة رسم المنطقة على أسس وقواعد تمكنهم من الإمساك بدولها، تحت عناوين «صون الحريات الديمقراطية، وحقوق الإنسان إلخ...» وهذا ما اعترفت به وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس أثناء تواجدها في لبنان خلال عدوان تموز 2006، عندما قالت: «إنّ ما يشهده لبنان هو مخاض لشرق أوسط جديد». وبرنامج تنفيذ هذا المشروع وحسب المقرّر لدى الولايات المتحدة وحلفائها، أن يصل ليطال المقاومة الفلسطينية وكلّ من سورية وإيران، فيما لو نجح العدو الصهيوني في إلحاق الهزيمة بحزب الله والمقاومة في لبنان، وهذا ما كشف عنه سماحة السيد نصرالله في كلمته المتلفزة بمناسبة الذكرى الثامنة لانتصار المقاومة. بمعنى أنّ هذا المشروع يستهدف قوى المقاومة والممانعة في المنطقة، بهدف إخضاع دولها بعد تقسيمها على أسس طائفية ومذهبية وعرقية واثنية.

ومقدمات هذه المشروع كان القرار الصادر مجلس الأمن وحمل الرقم 1559 عام 2004، بما يتضمّنه من استهداف واضح ومباشر للمقاومة وسلاحها في لبنان، وانسحاب بقية القوات الأجنبية الانسحاب من لبنان. وبما يُسهل وصول الجيش اللبناني إلى مناطق الجنوب، في خطوة أراد من خلالها أصحاب القرار التعويض على «الإسرائيليين»، بخسارتهم لجيش العميل لحد، أن يحوّلوا الجيش اللبناني صاحب العقيدة الوطنية، إلى شرطة وحرس حدود.

وجاءت جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري في شباط 2004، بهدف إعطاء القرار 1559 دفعة قوية من أجل التعجيل في تطبيقه، أولاً من خلال فرض تنفيذ انسحاب القوات العربية السورية من لبنان، عبر حملة شعوبية منظمة في اتهام سورية بأنها هي وحلفاؤها يقفون خلف جريمة الاغتيال، وما تلاها من عمليات اغتيال. وثانياً العمل المكثف والمنظم على شيطنة حزب الله وتشويه صورته وسمعته. هذا ما اعترف به السفير الأميركي الأسبق في لبنان جيفري فيلتمان فقال: «لقد أنفقنا أكثر من 500 مليون دولار منذ العام 2006 من أجل تشويه حزب الله والحدّ من صورته الإيجابية لدى الشباب اللبناني». وعندما أدركت الإدارة الأميركية وحلفاؤها أن لا أحد لديه المقدرة على تنفيذ القرار، قرّرت دفع الكيان الصهيوني إلى التحرك من خلال شنّ عدوان على المقاومة في لبنان. حيث وجدت حكومة إيهود أولمرت آنذاك في العملية البطولية التي نفذتها المقاومة وتمكّنها من أسر عدد من الجنود الصهاينة في الجنوب اللبناني، ضالّتها المنشودة وذريعتها النموذجية حسب اعتقادها، بهدف إطلاق حرب مدمّرة على لبنان ومقاومته. قد أثبتت الوقائع وبعد أيام على العدوان أنّ الحرب كان مُعداً ومخططاً لها منذ انسحاب جيش الاحتلال مرغماً من جنوب في أيار العام 2000.

العروبة المظلومة

■ خالد المسالمة

في ظلّ ما تعيشه بلادنا من حروب وانقسامات ارتفعت وتيرة الأزمات الفكرية والاجتماعية الموازية لتلك الحروب، وعلت أصوات هنا وهناك تهاجم العروبة والفكر العروبي على شموله جملة وتفصيلاً، وتدعو هذه الأصوات الى إلغاء الهوية العربية والتخلي عنها والخروج من عباءتها والنظر إلى أنّ العروبة إثم وجرم وهوان وتحميلها كلّ المصائب التي نعيشها اليوم، وزيادة في الهجوم على العروبة والهوية العربية لشعوب منطقتنا تدعو تلك الأصوات الى إنكارها والعودة عنها الى هويات فرعية والإصرار على تضخيم هذه الهويات وجعلها بديلاً وسبيل خلاص، وتسوق تلك الأصوات - وفي معرض اتهام العروبة بالفشل - مبرّرات ليس لها صلة بالحقيقة والواقع.

هل يمكن لعاقل أن يصدّق هجوماً على العروبة باعتبارها هوية مخترعة غير ذات معنى باستدلاله على ذلك بممارسات أحزاب أو أنظمة حكم أو أشخاص نسبوا أنفسهم الى الفكر العروبي؟ أو اعتبار أخطائهم البشرية دليلاً على خطأ هذا الفكر ونسفه ومهاجمة المنادين به؟

هل يمكن أن لا نستسخف رأياً يقول بأن لا وجود ولا معنى للعرب والعروبة والمناداة بها لأنّ نظام حكم هنا عادى أو ارتكب فعلاً بحق بلد شقيق أو جار هناك؟ وهل يمكن الحديث عن مصير فئة صغيرة أو الادّعاء بهوية فرعية داخل الهوية العربية الجامعة دون أن نستهدف بهذا السهم المسموم الموجه للعروبة نفس تلك الهوية الفرعية؟

هل يمكن الركون الى أن تمزق الأمة العربية واحتراب بعض أبنائها وانقسامهم اليوم دليل عدم وجود أمة عربية وهوية عربية، وبرهان نظرية إفلاس الفكر العروبي والمناداة بتبني فكر فئوي ضيّق يعود بنا الى زمن الضياع الأكبر ويبشر بتفتيت المفتت وتجزئة المجزأ.

هل يعقل أن ينفي البعض وجود عوامل ومقومات تجمع أبناء الأمة العربية أكثر من المصلحة بقليل، وهل يعقل أن لا يرى البعض شعوب وأبناء البلاد العربية وآمالهم وتطلعاتهم، وأن يجزموا على أن لا جامع بينهم ولا مشترك لمجرد أنّ خلافاً بين أنظمتها منع إظهار هذه المشتركات؟

لماذا تجتمع الأنظمة الرجعية والتابعة مع قوى حاقدة على العروبة علت أصواتها الهجومية عليها في السنوات الأخيرة؟ ولماذا الآن وفي لحظات الضعف والاحتراب والانقسام تظهر هذه الأصوات وكأنها جزء من حرب محمومة على العروبة ومفكريها وقواها، لنلاحظ حملة شيطنة وتخوين وتشنيع وتلفيق الأكاذيب لتشويه العروبة ودعاتها في مقابل ضخّ سموم الانقسام والتفرقة والعودة لعصبيات وهويات مدمّرة لن تقوم للأمة بعدها قائمة.

ألم تمثل اللغة عاملاً أساسياً في تكوين هوية الأمم عبر التاريخ، أين هي الأمة التي تخلت عن لغتها في عصرنا الحاضر، من هي الشعوب التي لم تعتمد لغتها كعامل أساسي في تكوينها وفي التعبير عن هويتها، من هي الجماعة البشرية التي اعتبرت أنّ التواصل والتفكير بين أفرادها وداخل مجتمعاتها بغير لغتها الأمّ هو دليل على اندماجها وتماشيها مع قيم الحداثة والتطور؟

هل يمكن لنا أن ننكر مثلاً تعاطف الأمة الألمانية مع الأفراد من جوارها الناطقين بلغتها، وهل يتخلى الألمان عمن يعرّفون أنفسهم بهويتهم الألمانية؟ وكذلك يفعل الفرنسيون سواء بسواء مع اليابانيين والكوريين والانكليز والاسبان، ألم تعتمد القوى الكبرى خلال مراحل الاستعمار السعي لإلغاء الهويات الأصلية للشعوب المستعمرة بإلغاء لغاتهم، وما من أمة فقدت لغتها الا فقدت قابليتها للحياة. إنّ الهجوم على العروبة وارتفاع الأصوات المشككة والمزوّرة والطاعنة بها قد تكون الدليل الأقوى على صوابية الرؤية العروبية وأنها الهوية الأبقى لشعوب هذه المنطقة وأبنائها، رغم ما يمكن أن يعتريها من ضعف هنا وقصور هناك.

لقد كانت البوصلة التي تدلنا على صوابية خياراتنا وما نتبناه من أفكار ونمارسه من سياسات هي ممارسات وأقوال السيد الأميركي ومن يدورون في فلكه، فلننظر مثلاً الى العراق ولنتذكر كيف تعامل الأميركي مع بلد كان واحداً موحداً بأرضه وشعبه ليكون بعيونهم مكونات لا تستهدف فيها إلا العروبة، فقد وزّعوا المكونات على سنة وشيعة وقوميات كردية وتركمانية وعربية متناسين أنّ العرب شيعة وسنة، وأنّ السنة عرب وكرد وتركمان، فكيف تستوي أمور التقسيم وفق ذلك، هل يحق لدعاة العروبة التساؤل عن هذا؟

الأمة العربية واحدة هذه حقيقة وليست خيالاً ولسنا حالمين ولا عرّافين نبث الخرافات والشعوذات، الحقيقة تقول إنّ الشعور بالانتماء العربي لدى أبناء هذه الأمة هو شعور عام والتعبير الأغلب لدى هؤلاء في التعريف عن أنفسهم إنما هو بالهوية العربية، وأنّ الحرب التي نعيشها اليوم والشعور بالضياع والخذلان والضبابية في تحديد الخيارات المستقبلية لنا كدول بكياناتها وتشكيلاتها الحالية تثبت حاجتنا الى استدعاء العروبة هوية وفكراً وممارسة وربما فرصة أخيرة للبقاء.

لابدّ من الإشارة دوماً الى أنّ فكرة العروبة ليست وليدة مرحلة تاريخية بعينها كما أنها ليست ردّ فعل على حدث أو ممارسة أو تصرف هنا أو هناك، وأنّ العروبة فكرة تجتمع فيها كلّ مقوّمات الكمال فهي جامعة حضارية عادلة تستوعب الجميع، وإنّ أيّ دعوة الى وحدة أو تجمع داخلها هي دعوة محمودة وليست في خصومة معها كما أنّ أيّ دعوة للتوحد خارجها هي دعوة محمودة لا خصومة معها.

لا خلاص ولا عاصم لنا الا العروبة... وهذا فكر يحمله كثير من شباب الأمة بعد شيبها، العروبة التي تحمل العدل والخير والنهضة، العروبة الهوية الجامعة التي لا تظلم أهلها من قوميات أخرى ولا تعادي الآخرين لاختلافهم بالعرق أو الفكر أو الانتماء، العروبة الديمقراطية التي تؤمن بحق التداول السلمي للسلطة، العروبة التي تحافظ على استقلالنا الوطني والقومي، العروبة التي تجدّد نفسها وتنظر بعين منفتحة للعصر وطبيعته ومتطلباته، العروبة التي تجمع ولا تفرّق، العروبة التي تسعى لتنمية مستقلة شاملة يستفيد من خيرها الجميع، العروبة التي تدعم الأحرار وتنشد الحرية والتحرّر، العروبة التي تتبنى العدالة اجتماعية نهجاً وسلوكاً وممارسة، العروبة التي ستوحّد يوماً ما بلداننا العربية في صيغ مبتكرة وقابلة للتحقق والاستدامة.

لا بد ان نلتمس عذراً للمكلومين وأصحاب النكبة التي نعيشها اليوم والتي بدون أدنى شك أثرت وتؤثر عليهم وعلى أحكامهم تجاه العروبة وتحميلها وزر ما نحن فيه، ولهؤلاء لا يوجه كلام ولا يخاطب عندهم عقل لأنّ الغضب في كثير من الأحيان يخفف من سيطرة العقل كما يخفف من قدرته على المحاكمة والتفكير.

المعارضة السورية بين السقوط الأخلاقي والفجور السياسي

■ جمال محسن العفلق

عليّ أن أقرّ كمواطن سوري يتابع الحرب على وطنه يومياً من خلال وسائل الإعلام وخصوصاً خلال الاشهر الأولى للحرب أني كنت أبحث عن ضوء شمعة يدلّ على انّ من حمل راية (الثورة)، وتعبير الثورة هنا مجازي لا اكثر، هو بالفعل يحمل هموم الوطن وهموم البسطاء، ولكن وحتى اليوم ومع انتصاف السنة السادسة من عمر العدوان على سورية، لم أجد ذلك الضوء الذي توقعت ان أجده، ولكن ما يمكنني الحديث عنه هو شيء أبشع من الحرب وأكثر مشاعية من قصص التاريخ القديم وحكايات لا تنتهي بدأت بكذبة الدفاع عن أطفال اعتقلوا وما زالت مستمرة حتى اللحظة وقد تستمرّ لأشهر او سنوات فلا أحد يعلم.

فالمعارضة السورية التي تدّعي أنها تريد الحرية والديمقراطية للشعب السوري كانت أسرع من أعضاء حزب العدالة والتنمية التركي بتأييد اعتقالات أردوغان التعسفية وباركت للصّ حلب وقاتل أطفال سورية لأعماله، وأعلنت الولاء والطاعة له، ولم تعلّق على اعتقال الآلاف من ضباط وقضاة وطلاب، فكلّ ما يفعله أردوغان هو «ديمقراطية وحق مشروع» ولا معنى لجملة الرأي والرأي الآخر في أدبيات المعارضة السورية عندما يكون الحديث عن صاحب فنادق اسطنبول، ولا يجوز الحديث عن إعلان حالة الطوارئ ولا فصل الموظفين من عملهم، وبارك ما يسمّى ائتلاف الدوحة الخائن الاستقرار الديمقراطي في تركيا.

هذا باختصار موقف ما يسمّى معارضة سورية، تتوافق مع قرارات أعداء سورية في وقت ترفض تلك المعارضة دور الجيش السوري في الدفاع عن الوطن السوري ولا يعجب أعضاء المعارضة المثقفين أن يحارب الجيش السوري والشعب السوري قوى الظلام والتكفير، وكيف يمكن لمثل هذه المعارضة ان تقبل هذا إذا كانت جماعة نورالدين زنكي بنظر المعارضة ومشغليها جماعة ثورية معتدلة حتى بعد قيام تلك الجماعة بقتل طفل عمره 11 عاماً؟ وكيف لي ان أصدّق انّ هذه القطعان ستكون أمينة على البيت السوري وهي تنقل تصريحات أعداء سورية باستمرار الحرب على الشعب السوري بـ«فرح وسعادة»، لأنّ المعارضة السورية ببساطة تعلم انّ استمرار الحرب على الشعب السوري يعني استمرار دفع الرواتب لها.

كان على أزلام أردوغان من المعارضة السورية ان يتابعوا تعليقات الشعب السوري ليلة الانقلاب في تركيا ليفهموا كم يكره الشعب السوري أردوغان، وبالتالي كم هم مكروهون في سورية، ولن يكون لهم أيّ قبول في وجدان السوريين، كان عليهم ان يفهموا انّ الجيش السوري وهو من أبناء الشعب السوري لم ينشق ولم ينقلب على قيادته في وقت حاول الجيش التركي التخلص من رئيسه.

انّ المعارضة السورية، وبتعبير أدقّ، انّ عملاء الخارج هم مجموعة ساقطة أخلاقياً بكلّ المقاييس، فمقتل 125 مدني في قرية صغير على أطراف مدينة حلب نتيجة قصف الطائرات الفرنسية، وهو لم يكن خطأ غير مقصود، فالفرنسيون يعشقون سياسة الأرض المحروقة وتهجير سكانها، وقصفهم لتلك القرية لم يكن إلا وفق تلك السياسة التي لم تتغيّر منذ كانت فرنسا دولة استعمارية.

ولم يبق هذا السقوط الأخلاقي والفجور السياسي حكراً على المعارضة السورية فحسب، فهذا هو السيد أحمد ابو الغيط يخرج على العالم بتصريح حول عودة سورية الى الجامعة العربية وهي التي لم تطلب أصلاً العودة الى تلك الجامعة ليقول على الحكومة والمعارضة ان يتفقوا على المقعد! وكأنّ المعارضة السورية تمثل السوريين ولم يدرك أمين الجامعة العربية بخبرته السياسية الطويلة انّ الذين يصفهم بالمعارضة السورية هم ممثلون لأميركا و«إسرائيل» والغرب والجماعات الإرهابية، ولا يمكن ان يكونوا ممثلين عن الشعب السوري الا اذا كانت الجامعة العربية تريد ممثلين عن الإرهاب تحت قبّتها وهي لديها ممثلين عن الارهاب بالفعل.

قد يكون الحديث عن السياسة اليوم هو أمر عبثي لا معنى له، فمن يفصل السياسة عن الأخلاق هو على خطأ، فلا يمكن فصل الأخلاق عن ايّ عمل نقوم به، واذا فقدت الأخلاق فقد كلّ شيء، وقد نسي من ينتمي إلى معسكر أعداء الشعب السوري من سوريين او عرب أبسط معنى لكلمة أخلاق وتحوّل العمل السياسي الى فجور بالمطلق، حيث يراهن أعداء سورية على نتائج الانتخابات الأميركية ومزاد البيانات الانتخابية الاميركية بتقديم الولاء الى اللوبي الصهيوني واليوم فتح المرشح الجمهوري مزاد جديد قال فيه لحلفاء أميركا المفترضين من يريدنا ان نحارب معه عليه ان يدفع للخزانة الاميركية، ولن نتحمّل ايّ حرب ليس فيها عائد مادي، وبهذه العبارة أراد المرشح الجمهوري ان يقول من ينتظر تدخلاً اميركيا في سورية او دعما لتدخل عسكري في سورية عليه ان يفتح مخازن أمواله للأميركان، فاليوم الجيوش تؤجّر لتحارب على أرض ليست أرضها ومن أجل قضية ليست قضيتها، والمرتزقة كثر حيث يكون المال يكونون.

لكن ما لم يفهمه أعداء الإنسانية انّ روح المقاومة لا تموت عند الشعوب الحية وانّ الصمود ليس عبارة تكتب على جدار إنما هو أمر يومي يعيشه من يحمل تلك الروح، فالمقاومة فعل أخلاقي منحة الله للإنسان ليحافظ على ما أعطاه إياه الله على هذه الارض، وما دمنا أحياء فنحن مقاومة بالقلم او البندقية، مقاومون بالكلمة وبالرصاصة، مقاومون بتمسكنا بهذه الأرض، ومن يراهن انّ سورية دمّرت عليه ان يفهم انّ سورية بناها السوريون سابقاً وسوف يعيدون البناء من جديد، فالشعب السوري لا يعرف الاستسلام ويشهد له في هذا الأعداء قبل الأصدقاء. فمن سورية خرجت تعاليم السيد المسيح ومن سورية انتشرت رسالة الإسلام الحق إلى العالم.